وقد فرضت الحركة الصهيونية «واجبات» على يهود العالم، وكتب دافيد بن ـ غوريون، تأكيداً لذلك: «ان على اليهود، في جميع أنحاء العالم، تقديم المساعدة الى اسرائيل، أسواء رغبت في ذلك أم لم ترغب، حكومات البلدان التي يقطنون فيها»(٢).

ثالثاً: اقامة «اسرائيل الكبرى» التي تمتد من النيل الى الفرات؛ بمعنى تحقيق المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني الاجلائي التوسّعي، لا في فلسطين وحدها، بل بالامتداد على حساب البلدان العربية المجاورة.

ومنذ البدء عملت الصهيونية تحت شعارات أساسية هي:

١ ـ احتلال الأرض، أي شراءها وتملكّها وحرمان الفلاحين العرب منها.

٢ ـ احتلال العمل، أي طرد العمّال العرب من أماكن عملهم، وتضييق فرص عملهم.

٣ ـ الانتاج العبري، أي مقاطعة المنتجات العربية، والترويج للبضائع والمنتجات العبرية.

وعمل المشروع الصهيوني لتأمين نجاحه على شرطين أساسيين:

الاول، خلق أغلبية يهودية، «من لا شيء»، من بلد أكثريته الساحقة من السكان العرب. وذلك بجلب المهاجرين اليهود من مختلف بلدان العالم. وتنفيذاً لذلك، وقبيل اعلان قيام دولة اسرائيل، احتلت المنظمات الصهيونية المسلّحة عدداً من القرى والمدن والاحياء العربية، وطردت سكانها أو اضطرتهم للهجرة «خوفاً من الموت»، على حدّ تعبير المؤرخ البريطاني المعروف، أرنولد توينبي. وبلغ عدد اللاجئين، حتى أيار (مايو) ١٩٤٨، حوالى ٤٠٠ ألف لاجىء فلسطيني. واستمر الطرد بأعداد كبيرة، بعد قيام اسرائيل، وخصوصاً، في خلال الصدامات العسكرية عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ حيث أكره حوالى ٣٤٠ ألف مواطن على الهجرة(٣).

أمّا الشرط الثاني فهو ضمان السيادة السياسية لليهود. والشرطان يتعارضان مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وخصوصاً حقه، الذي لا ينازع عليه، وغير القابل للتصرف، ونعني به حق تقرير المصير واحترام حقوق الانسان.

نلحظ أهمية الشرط الاول في قول دافيد بن ـ غوريون ان نجاح الصهيونية في اكتساب الارض، وإجبار العرب على الهروب، كان بمثابة «معجزة مزدوجة»(٤). أمّا موشي دايان (وزير الدفاع في اثناء حرب العام ١٩٦٧) فلم يكتف، في حديث له، عقب تلك الحرب، بطرد الفلسطينيين، بل طالب بإبادتهم «العرب لا يستحسنون أفعالنا، ولكن إذا كنّا نريد مواصلة نشاطنا، على أرض ـ اسرائيل [فلسطين] ضد إرادتهم، فلا ينبغي علينا، حينذاك، سوى ابادتهم. ويتطلّب مصيرنا في الحقيقة ان نحارب العرب»(٥).

وقد ارتفعت مثل هذه الاصوات، أخيراً، في ظل تصاعد الانتفاضة، أسواء داخل كتلة «الليكود»، حيث ازدادت «لاءات» لا للاعتراف؛ ولا للتفاوض؛ ولا للانسحاب، أو من قبل بعض الاطراف الدينية والمنظمات العنصرية المتطرّفة، على شاكلة حركة «كاخ» وغيرها من المنظمات اليهودية، على الرغم من التغيّرات التي طرأت على مستوى الرأي العام الاسرائيلي، بفعل الانتفاضة، وتزايد نسبة الداعين الى حلّ سياسي للنزاع.

ولا شك في ان تصاعد الانتفاضة، وما أحدثته من تحوّلات على مستوى الرأي العالمي والرأي العام في اسرائيل، كان وراء طرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، مبادرة «السلام» الاسرائيلية في شهر أيار (مايو) ١٩٨٩، لناحية اجراء انتخابات في المناطق المحتلة لاختيار